http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1726) السنة السابعة - الأربعاء (17) شباط 2010

أكدوا أن انبعاثاته الكربونية تصل الى ٧٠ مليون طن

خبراء دوليون يطالبون العراق بتصنيع الغاز لتحقيق التنمية المستدامة

دبي / احمد جمال

أجمع خبراء على ضرورة ان يمضي العراق قدماً نحو تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بالتحول الي تصنيع الغاز بدلا من حرقه في الهواء.

وقال جويل لايكين الامين العام لمنتدى الطاقة العالمي في الولايات المتحدة الامريكية ان العراق يحتل المرتبة الرابعة عالمياً بين البلدان التي يتم فيها حرق أكبر كميات من الغاز وخاصة منطقة البصرة التي تواجه زيادة هائلة محتملة في انبعاثات غازات الدفيئة.

واضاف لايكين: ان في العالم حالياً نحو ٣٨ مليار طن من الغازات الملوثة للأجواء سنوياً، مشيراً الى ان العراق يحتل المرتبة الرابعة عالمياً بين البلدان التي توجد فيها أكبر كميات من الغاز الذي يتم حرقه . فبعد روسيا ونيجيريا وإيران، يعتبر العراق أحد أضخم مصادر الانبعاثات .

وتوقع لايكين خلال لقاء معه في دبي بإمكانية ارتفاع الغازات إلى ٥٤ مليار طن بحلول عام ٢٠٢٠ قائلا ان هذا هو اخطر تحد للحياة الانسانية علي كوكب الارض .

من جانبه اشار الدكتور راشد أحمد بن فهد وزير البيئة والمياه بدولة الامارات العربية الي أن عدم إجراء التخفيض من الانبعاثات الكربونية سيرفع درجات الحرارة بواقع ٦ درجات حتى نهاية القرن، وهو ما يعني حلول كارثة بيئية، ما يضع علامات استفهام حول كيفية تعامل الدول الصناعية الكبرى مع قضية الانبعاثات. ودعا الى ضرورة الاتفاق على أطر زمنية ونسب لتخفيف الانبعاثات الكربونية لافتاً الى ضرورة العمل على بناء نهج مشترك ومتعدد لمواجهة التغير المناخي الذي يعد من المبادئ الأساسية ، كما أن مساعدة الدول النامية يجب أن تحظى بأهمية خاصة من خلال تحقيق التنمية المستدامة.

الى ذلك قال راجندار كومار باتشاوري المدير العام لمعهد الطاقة والمصادر التابع للامم المتحدة إنه بعد انتهاء قمة كوبنهاجن تركت نافذة صغيرة مفتوحة للعالم وهذه النافذة يجب أن يتم توسيعها قبل حلول الكوارث التي ستظهر إذا لم يتم تقديم أي جديد من الحلول السريعة والمؤثرة، في سبيل تخفيض الانبعاثات الكربونية. وبحلول العام ٢٠٢٠ وباستمرار الانبعاثات الكربونية ستتراجع الزراعة بنسبة ٥٠٪ في الدول الزراعية ما قد يسبب المجاعات والفقر.

وفيما يتعلق بالوضع في العراق بين باتشاوري إن معظم حقول النفط العراقية، وتقريباً جميع الحقول الواقعة في محافظة البصرة، لديها كميات هائلة من الغاز المصاحب. ومما لا شك فيه أن خطط زيادة إنتاج النفط في العراق سوف تؤدي إلى زيادة الكمية الإجمالية لانبعاثات غازات الدفيئة

ومع ذلك فإن القرار بيد العراق لتخفيف انبعاثات الكربون إلى أدنى حدّ ممكن، فهذا أمر يمكن تحقيقه طالما أن العراق قادر على احتجاز واستخدام كل الغاز المصاحب في حقول النفط، والذي يتم حالياً حرقه في معظم الأحيان.

في غضون ذلك قال رالف هيندريش المدير العام لمؤسسة كويلنميسي لمؤتمرات الطاقة المتجددة في سنغافورة ان بيانات العام ٢٠٠٦ أظهرت أن العراق يصدر انبعاثات تناهز ٩٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ في السنة، وهذا رقم لا يزال بعيداً عن البلدان الأكثر استهلاكاً للطاقة مثل الولايات المتحدة والصين والهند، وأقل من معظم الاقتصادات الأوروبية.

ففي حين أن الاقتصادات الغربية دأبت منذ فترة طويلة على مناقشة وتنفيذ أساليب (ليست دائماً فعالة) للحدّ من الآثار البيئية لثاني أكسيد الكربون، فإن العراق – حسب رأي العديد من الخبراء – لا يزال على الجانب الآخر من الطيف، لأنه بحاجة لارتفاع هائل في إنتاج الطاقة من أجل تلبية الاستهلاك الداخلي. ولتخفيض معدلات انقطاع التيار الكهربائي التي تحدث بشكل متكرر في محافظة البصرة، يحتاج العراق إلى وقود فعال وموثوق لتشغيل محطات توليد الكهرباء. وهذا الوقود جاهز ومتوفر، ولكن يتم إهداره بلا داع من خلال عمليات حرق الغاز.

وبحسب الخبراء فإن البيانات التقديرية لعمليات حرق الغاز في العراق تشير إلى أن نحو ٧٠٠ مليون قدم مكعب قياسي يتم إهدارها يومياً. وهذا الرقم يعادل تقريباً ٢٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة. ولتوضيح هذه الأرقام، فإن ٢٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون يعادل الانبعاثات من حوالي أربعة ملايين سيارة ركاب في السنة.وتم مسبقاً احتجاز نحو ١٣٠ مليون قدم مكعب قياسي من الغاز يومياً عن طريق سلسلة من محطات توليد الكهرباء الصغيرة، مع نطاق صغير لإعادة تأهيلها، ومع تغييرات طفيفة في المحطات وخطط لزيادة كفاءة استهلاك الطاقة، ما أدى إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الإجمالية بنسبة تقارب ٢٠٪.

أما اليوم، ومع عقود الترخيص الأولى التي منحت مسبقاً، وخطط مواصلة زيادة إنتاج النفط، فإن الإنتاج المقدّر للغاز المصاحب في الحقول يمكن أن يصل إلى ٢,٥٠٠ مليون قدم مكعب قياسي في اليوم، وفقاً لتقديرات تستند إلى مراحل الإنتاج الثابت المطلوبة التي تتضمن كمية الغاز المستمدة من أدنى شروط الترخيص المرجعية.

ويؤكد الخبراء انه لا توجد في الوقت الحالي مرافق أو منشآت تستطيع أن تحتجز وتستفيد من هذه الكمية الإضافية من الغاز. وإذا لم يتم احتجاز هذا الغاز، فإن صافي الانبعاثات عندئذ يمكن أن يصل إلى ما يقرب من ٧٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، وفقط من حقول غرب القرنة والرميلة والزبير في محافظة البصرة.

اقتصاديون : تطوير القطاع الخاص ضمانة لديمومة تدفق الاستثمارات الى العراق

بغداد / علي الكاتب

يعد القطاع الخاص ركيزة مهمة من ركائز مرحلة الانتقال من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق، ما يجعل الضرورة ملحة لتنشيطه وتفعيله باتجاه امتلاكه الريادة في العمل.

وقال الدكتور نوفل رشيد من مركز الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية في الجامعة المستنصرية: ان كثيراً من المهتمين بموضوع الاستثمار يرونه وكانه يمتلك العصا السحرية في تغيير الحال الى احسن حال في لحظة من الزمن ، وهذه مغالطة كبيرة اذ شهدت الكثير من التجارب المماثلة في دول شهدت استقرارا سياسيا وامنيا واقتصاديا عقبات كثيرة اعترضت قوانين الاستثمار فيها ومنها مصر وتركيا والامارات وماليزيا وغيرها.

واضاف رشيد: انه لم تؤت ثمار العملية الاستثمارية الا بعد حين وهو امرفيه من المنطقية والواقعية الشيء الكثير، لكن خلاف هذا المشهد نراه في بلدنا اذ بعد اصدار التشريعات اللازمة للقانون وقبيل اجراء بعض التعديلات عليه التي اعلن عنها مرارا وتكرارا نجد ان بعض الاصوات تعالت وبشدة عن اهمية وجدوى هذا القانون الذي نعتته بالقانون غير المناسب في الزمان غير المناسب متناسين اهميته في العملية الاقتصادية والتنموية وانعاش دور القطاع الخاص.

وتابع رشيد: ان الكثير من الدول ذات الاقتصاديات المشابهة لاقتصادنا بحاجة دائما الى الاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية لانعاش الاقتصاد من حالة الركود والكساد الاقتصادي على وفق الظروف المرحلية التي تمر بها من وفرة الموارد الطبيعية والبنى التحتية ووسائل الانتاج وغيرها، وفي مقابل ذلك اهمية الاستثمار في تفعيل القطاع الخاص في بلدانها وتحريك عملية الانتاج وانشاء المصانع وانتعاش الصناعات المختلفة واستصلاح الاراضي للزراعة وتنظيم القوى العاملة وغيرها.

وأشار رشيد الى ان العوامل مجتمعة تتوفر خلال المرحلة الراهنة واضف اليها اموراً اخرى اذ اصبحنا بحاجة الى موارد مالية الى جانب القطاع النفطي التي بدأت اسعاره تتذبذب في الاسواق العالمية بسبب شدة تاثره بالازمات الاقتصادية والمالية التي تحدث في العالم ،والحاجة الملحة الى موارد مالية اضافية من شانها تحريك الاقتصاد المحلي ،ومن هنا تبرز الحاجة الى الاستثمارات ودخول رؤوس الاموال الاجنبية خاصة ان العراق يعد الان من الدول المصدرة للعملات الصعبة وليس العكس وفي ذلك تاثيرات كبيرة على الرصيد المتوفر من العملات الصعبة في البنك المركزي العراقي او لدى الافراد عموما، والبدء في العمل على وضع ميزانية مالية تكميلية تسد التمويل لبعض المشاريع الخدمية والاستراتيجية من جراء خفض الموازنة المالية للعام الماضي، الى جانب اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص لان تقليص حجم المساهمات الحكومية في تلك المشاريع وحدوث تاخير في انجازها على نحو يبعث بالقلق من جدوى فاعلية الجهات الحكومية واستمرارها في القيام بتلك المشاريع بعد التقليص في الميزانية وارجاء العمل في الكثير من مرحلها الى فترات لاحقة وفسح المجال بمقابل ذلك للقطاع الخاص لاخذ دوره الريادي هنا والشروع بمرحلة جديدة يكون له الدور الاكبر هنا مقارنة بالقطاع العام.

من جانبه اشار الدكتور فلاح الجاف مدير مؤسسة اعمار وتطوير العراق احدى منظمات المجتمع المدني الى ان الخلل لايكمن في قانون الاستثمار او في التعديلات التي اجريت عليه لاحقا بل في التطبيق الذي يشهد بين الحين والحين تلكؤا غير مبرر وان ارجعه البعض الى التداعيات الامنية التي حدثت في بغداد وبقية المحافظات ومدى نجاحه الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحسن الاوضاع الامنية الذي يعد عاملا مشجعا على دخول المستثمرين الى العراق.

واكد ان الحلول الاخرى الراهنة المتاحة تنحصر بلاشك حسب رايه في اعطاء الدور الحقيقي للقطاع الخاص العراقي على المشاركة الفعالة في عملية الاستثمار وتذليل العقبات والصعوبات امامه خلال المرحلة الراهنة التي يشوبها بعض الخروقات الامنية، وفي هذه الحلول عدة معطيات ايجابية منها تفعيل القطاع الخاص الذي عانى ولايزال وتنشيط الاستثمار وتشجيع المستثمرين على الاسراع في الدخول في الميدان الاستثماري وخلق نوع من المنافسة بين الجميع وهو الامر الذي من شأنه تطوير العملية التنموية والاقتصادية في العراق ودفع عجلة الاعمار والتطور في جميع المجالات.

شركة روسية تنوي طرح سندات بقيمة ١٠ مليارات دولار

بغداد / المدى

تعتزم شركة غازبروم الروسية طرح سندات إقراض بقيمة ١٠ مليارات دولار للفترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٥، وذلك من خلال مسابقة لاختيار منظم ووكيل ضامن للسندات المطروحه.

ويتوقع أن يتراوح حجم كل دفعة من الاوراق المالية ما بين ١٦٧ مليوناً و٣٣٤ مليون دولار، فيما تبلغ القيمة الاسمية للسهم الواحد ٣٣ دولارا و٣٣ سنتاً، ولمدة تتراوح ما بين سنة وثلاث سنوات، وفترة القسيمة الواحدة ١٨٢ يوما.

وبموجب شروط المنافسة يجب أن لا يتخطى سعر العقد مع المنظم للسند ٠،٤ قيمة ٪ من تكلفة السند المطروح.

في غضون ذلك طرحت شركة ZTE الصينية للاتصالات منظومة متطورة وحديثة للاتصالات خاصة ببناء شركة وطنية للاتصالات في العراق قادرة على تلبية متطلبات الاتصالات الحديثة في الوقت الحاضر تقوم باستيعاب جميع متطلبات الاتصالات وتقوم بتوفير بنية تحتية متطورة وواسعة ،وترفع مستوى التعاون بين الشركة وزارة الاتصالات والشركة العامة للاتصالات والبريد لتصل الى مستوى الشراكة الحقيقية المتكاملة.

وقال المهندس احمد قاسم لاوي من شركة ZTE الصينية في تصريح صحفي ان هذه المنظومة من شأنها توفير شروط اساسية متاحة لبقية شركات القطاع الخاص العاملة في العراق خاصة شركات الهاتف النقال واللاسلكي لتقديم خدمات حديثة وجيدة لاتتمكن من تقديمها في الوقت الحاضر . واضاف ان هذه المنظومة الحديثة المقترحة بامكانها ان تكون جزءا من المنظومة الامنية للحدود وذلك لحماية امن البلد من المتسللين ،وهي تعد الاساس في الحصول على خدمات الانترنت عبر بوابات النفوذ الدولية وبمواصفات متطورة وعالية الجودة والسرعة. وتابع ان العرض الفني الذي القته الشركة كان استعراضا لعمل المنظومات الحديثة ومميزاتها مثل منظومة ال DWDM وال ASON ،اضافة الى منظومة السيطرة الحديثة المتمثلة ب IMS والتي تطرح لاول مرة في العراق مع منظومات شبكية متطورة اخرى نوع MPLS .

واردات الأردن من النفط العراقي بلغت ٢ر٥ ملايين برميل في ١٦ شهراً

عمان / وكالات

بلغت واردات الاردن من النفط العراقي خلال الشهور الـ ١٦ الماضية ٢ر٥ ملايين برميل بمعدل عشرة الاف برميل يوميا تباع للاردن باسعار تفضيلية.

وذكر المدير العام للشركة المنفذة لعطاء النقل نائل الذيابات في تصريحات صحفية نشرت مؤخراً ان كميات النفط العراقي التي استوردها الاردن من العراق خلال الفترة من ٢٥ سبتمبر عام ٢٠٠٨ ولغاية يوم امس بلغت ٢ر٥ ملايين برميل مشيرا الى ان تدفق النفط عبر هذا الخط ما زال مستمرا وفقا للاتفاق الموقع بين حكومتي البلدين منذ عام ٢٠٠٦. وينقل النفط العراقي من منطقة بيجي على متن حوالي ٥٠٠ صهريج عراقي الى منطقة التحميل والتفريغ على الحدود بين الدولتين فيما يقوم ١٥٠ صهريجا اردنيا بنقل هذه الكميات من منطقة التبادل الى مصفاة البترول الاردنية في محافظة الزرقاء وبمعدل ٤٠ صهريجا في اليوم. ويورد العراق النفط الى الاردن وفق الاتفاقية بسعر يقل عن السعر العالمي لخام برنت بنحو ١٨ دولارا فيما يتحمل الاردن كلفة النقل التي تصل الى نحو ١٥ دولارا للبرميل. وتنص الاتفاقية على ان يزود العراق الاردن بكميات من النفط الخام تبدا من ١٠ بالمئة من الاحتياجات اليومية وصولا الى ٣٠ بالمئة من هذه الاحتياجات غير ان الكميات ماتزال تراوح عند نسبة ١٠ بالمئة. ووفق بيانات رسمية فقد استهلك الاردن العام الماضي ٤ر٧ ملايين طن مكافئ نفط وتشمل البترول والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة بلغت تكلفتها ٣ر٩ مليارات دولار.

وتستورد المملكة النفط الخام بشكل رئيسي من السعودية من خلال شركة مصفاة البترول بواقع ثلاث شحنات شهرية تصل العقبة من ميناء ينبع السعودي. ويبذل الاردن جهودا حثيثة لتامين مصادر طاقة محلية واخرى خارجية باسعار مناسبة تقلل من تكلفة فاتورة الطاقة التي يستورد الاردن حوالي ٩٦ ٪ منها.

استثمار البصرة تبحث مع شركة أميركية إنشاء مصنع للأنابيب النفطية

البصرة / وكالات

بحثت هيئة استثمار البصرة عملية إنشاء مصنع للانابيب النفطية والصمامات في المحافظة مع إحدى الشركات الأميركية المختصة.

وقال رئيس هيئة استثمار البصرة حيدر علي فاضل بحسب (وكالة إنباء الإعلام العراقي / واع): ان شركة (KT engineering) الاميركية لصناعة الأنابيب النفطية والصمامات تناولت مع الهيئة إنشاء مصنع للأنابيب النفطية والصمامات في محافظة البصرة في الوقت ذاته الذي أبدت شركة إبن ماجد الهندسية العراقية ، رغبتها بالدخول في شراكة مع الشركة الاميركية لتنفيذ المشروع".

واضاف ان"الهيئة نسقت اجتماعا بين شركة ابن ماجد ونظيرتها الشركة الاميركية بهدف التباحث في تفاصيل الموضوع في حين أبدت الاخيرة (إبن ماجد) رغبتها في الدخول مع أي شركة في مشروع لصناعة الأنابيب النفطية لإنها تمتلك كوادر ذات خبرة طويلة في هذا المجال".

من جانبه اشار مدير مدير الشركة الاميركية جون تاجيريان الى ان "هذه الزيارة الأولى إلى العراق وتحديدا إلى البصرة الغنية بالنفط".

لافتا ان" إنتاجنا للأنابيب النفطية سيجنب الشركات العاملة بالنفط عملية إستيراد الانابيب من دول اجنبية وبالتالي تقليل في الكلفة واختصارا في زمن العمل" .

الاستثمارات النفطية في حقل الغراف تبدأ في نيسان المقبل

الناصرية / حسين العامل

بحث وفد من ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجبكس اليابانية مع عدد من المسؤولين المحليين في الناصرية امكانية الشروع بتنفيذ التعاقدات النفطية الخاصة بتطوير حقل الغراف النفطي شمال الناصرية.

وذكر بيان صحفي صدر من شعبة اعلام محافظة ذي قار وتلقت المدى نسخة منه امس :ان محافظ ذي قار طالب كاظم الحسن التقى وفدا من ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجبكس اليابانية المتعاقدتين على تطوير حقل الغراف .

ونقل البيان عن محافظ ذي قار قوله : بعد التعاقد مع الشركتين على تطوير حقل الغراف النفطي الذي يقدر خزينه الإنتاجي بـ ٨٦٣ مليون برميل سوف يصبح جاهزا امام الشركتين لتطويره الانتاج مطلع نيسان القادم. مشيرا الى ان ذلك سيكون باكورة الإنتاج النفطي في المحافظة ، مؤكدا دعم الحكومة المحلية ومجلس المحافظة للشركات المذكورة وذلك عبر تامين الحماية اللازمة وتذليل المعوقات التي تواجه عملها.

وتوقع محافظ ذي قار ان توفير الاستثمارات النفطية المزيد من فرص العمل والزمالات الدراسية للتدريب وتطوير الكفاءات العراقية.

ومن جانب اخر عقد ممثلو الشركتين اجتماعا اخر مع ممثلي قيادة الشرطة ورئاسة الجامعة والمعهد التقني والمنتجات النفطية ورئيس هيئة الاستثمار وعدد من المختصين في جامعة ذي قار ومدراء الدوائر النفطية وعدد من رجال الأعمال لبحث القضايا الاجرائية التي تخص عمل الشركتين المستقبلي .

وكان ائتلاف يضم شركتي "بتروناس" الماليزية و"جابكس" اليابانية قد فاز ضمن جولة التراخيص النفطية التي تشرف عليها وزارة النفط بعقد تطوير حقل الغراف النفطي. حيث تشارك بتروناس بنسبة ٨٥٪ وجابكس بنسبة ١٥٪ بعقد إلانتاج وبسعر ١،٤٩ دولار للبرميل الواحد وينص العقد على رفع معدل الإنتاج الى ٢٣٠ الف برميل يوميا .

ويقدر الاحتياطي النفطي في محافظة ذي قار التي تضم حقول الغراف والرافدين (ابو عمود) وحقل الناصرية الكبير باكثر من ستة مليارات برميل حيث يقدر احتياطي حقل الغراف لوحده بحوالى ٨٦٣ مليون برميل نفطي، فيما يتوقع ان ينتج حقل الناصرية الكبير ٦٠٠ الف برميل يوميا والرافدين ١١٠ براميل يوميا في حال استثمارهما او تشغيلهما، كما أن هناك الكثير من الحقول النفطية غير المكتشفة.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	٢٠٥,٠٠٠	١٩٤,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٨٦,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٧٢,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الفضة	٧٠٠٠	٦٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
برتقال عراقي	١٢٥٠ ديناراً	خيار	٥٠٠ دينار
برتقال مستورد	١٠٠٠ دينار	طماطة	٧٥٠ ديناراً
ليمون عراقي	١٥٠٠ دينار	فلفل	١٠٠٠ دينار
ليمون مستورد	١٠٠٠ دينار	باذنجان	٧٥٠ ديناراً
تفاح اصفر	٧٥٠ ديناراً	شجر	١٠٠٠ دينار
تفاح احمر	١٠٠٠ دينار	بصل (بانواعه)	٧٥٠ ديناراً
تفاح اخضر	٢٠٠٠ دينار	باقلاء	١٥٠٠ دينار
موز	١٠٠٠ دينار	شوندر	٢٥٠ ديناراً
كيوي	٢٠٠٠ دينار	شلغم	٢٥٠ ديناراً
رمان عراقي	١٠٠٠ دينار	لهانة	٥٠٠ دينار
كستناء عراقي	٢٠٠٠ دينار	قرنابيط	٥٠٠ دينار
لالنكي	١٠٠٠ دينار	جزر	١٠٠٠ دينار
نارنج	٥٠٠ دينار	خس	٢٥٠ ديناراً
تمر زهدي	٥٠٠ دينار	فاصوليا	٢٠٠٠ دينار
تمر خستاوي	١٢٥٠ ديناراً	كلم	١٠٠٠ دينار